

السعودية وانحسار الدور... سؤال المشروعية



حتى الساعة دفعت المملكة بكل اوراقها. وكان آخرها المباشرة العسكرية في اليمن (اف ب)

«النصف صلبة» - المال - هي المرتكزات التي أصيبت في الصميم. المال بوصفه «أحد مرتكزات القوة السعودية» ربما نجح في بعض التكتيكات، لكنه لم يغيّر شيئاً بالميزان الاستراتيجي.

ظهر أنه يستطيع أن يهدم، لكنه أعجز بمفرده أن يُعمر! فلإعمار شرائط ووسائل وأدوات أخرى، لا تمتلكها المملكة. الإعمار يحتاج إلى علم ينتج، ومجتمع قائم (ناهض) ورسالة... يحتاج إلى منظومة قيم يمكن تقديمها كنموذج يحتذى به فتكون قابلة للتصدير. يحتاج إلى تجربة سياسية وأمثلة مُحفزة بتطلع الآخر ويطمح إليها. يحتاج إلى تمايز وإبداع... بكلمة أبلغ يحتاج إلى عقول مخضبة وفائض حكمة ورؤية. المنتج الثقافي السعودي أصبح محل لوم وانتقاد بل وإدانة العالم بأسره، فالجميع اليوم حتى حلفاء المملكة تجاوزوا الرسائل المبطنة (كما فعلت أميركا على إثر أحداث 11 أيلول) ليوافقوا محور المقاومة في رؤيته لخطاب المملكة الديني (الوهابية).

تبدو السعودية اليوم كسواها من الدول - بلا هالة - لا تتمايز بشيء عنهم، ما يستتبع التعاطي المقبل معها برؤية جديدة تشبه هيئتها الجديدة. أصبحت تحت الضوء والنقد والإدانة... دخلت ساحة الصراع السياسي والإعلامي كأي دولة لها ما لها وعليها ما عليها، فلا خصوصية من اليوم فصاعداً ولا مهادنة، فراء المملكة القديم (رداء جمع خلافات القوى العربية وتوزيعها وخدمة الحرمين الشريفين) تمرق إلى غير رجعة. إنها ببساطة شديدة نظام يقتل الأبرياء والأطفال أمام أعين الأمم وبالطائرات الأميركية، تشتري الضمائر والذمم بالمال (ويكيليكس)، تجالس الإسرائيلي علناً - دونما تستر -، تقمع ثورة شعب البحرين الراشد، وتصدر مئات الانتحاريين والإرهابيين بل الآلاف، وتلغف على الثورة المصرية لتطيح بـ«الإخوان» بما يشبه الثورات البيضاء التي رعتها أميركا في العالم. أعداؤها اليوم - بالصدفة - أعداء إسرائيل في المنطقة. وهي الدولة الوحيدة (للاعتبار إسرائيل ليست دولة بفهومنا) لا يوجد فيها دستور ولا فقه دستوري ولا حريات ولا أحزاب ولا حتى أدنى حقوق المرأة ولا... ولا. تستاجر «إنسان» بعض الدول الإسلامية الفقيرة لبحوض معركتها في اليمن، وجنودها وضباطها يفرون في

بلال ناصر *

لا يفوتنا أن القراءة العلمية تقتضي تحديد بعض المصطلحات والمفاهيم، أولها أن الصراع يدور اليوم بين محور المقاومة والممانعة بمنظومته المشخصة والمحددة وداعميه، ومحاور أخرى تتلاقى موضوعياً، وتتباين أجنذاتها ومصالحها إلى حد الناقض أحياناً كثيرة. فالأول له هوية واضحة بينما يفتقر الثاني لذلك، إنه أشبه بمجموعة تقاطعات وتفاهات أقصى ما يقال فيها إنها تكتية وموضعية. ولعل هذه النقطة المنهجية تعتبر أبرز عوامل وضوح الرؤية عند الأول وافتقادها عند الثاني، وما استتبعه ويستتبعه ذلك على مستقبل الصراع. ثانياً، إن حساب الربح والخسارة يتطلب تجاوز ظاهر الأثر لما هو أعمق وأبعد، أولاً لاختلاف زاوية نظر أو تصور كل طرف وتفسيره ووعيه لنقاط القوة والضعف من جهة، كما لأن نقاط القوة والضعف منها ما هو سالب (يمنع الآخر) ومنها ما هو موجب (يُغير بالآخر) وبينهما جدلية معقدة جداً، كما أنه يعتمد على المعرفة الحقيقية بأوراق القوة المستخدمة على طول خط المواجهة المفتوحة، وتلك الكامنة أو غير المغلقة حتى اللحظة.

البدائية اخترناها مع المملكة السعودية كواحدة من أبرز الأطراف في صراع المنطقة... ماذا حصدت حتى اللحظة؟ ارتكزت قوة المملكة إلى دعامتين شكّلتا أسس أمنها الاستراتيجي:

الأولى: نظرة «الآخر» لها... فهل تغيرت؟

يقول أحد المفكرين، لتحديد موقعك لا تنظر فقط في نفسك، بل أيضاً اعرف كيف ينظر الآخر إليك. شكّلت «النظرة» للمملكة ولأسباب عديدة ومتداخلة طوق الحماية وخط الدفاع الأبرز لها على امتداد مسارها السياسي، كأن الجميع وكل من زاويته ينظر للملكة بهذا الاعتبار. فالمملكة تحوز على البعد الديني (البيت الحرام) من جهة والبعد المالي (تقديم المعونات) من جهة ثانية، وثالثاً وهو الأهم «الدور» الذي اتسمت به بشكل عام كضامن لوحدة الصف العربي وساع إلى الحد من أزماته وحلها - ولو بالظاهر - وخيمة حلّ خلافاته وانتاج مصالحته... إلخ.

«الهالة» أو حضورها المعنوي المتمثل بالرداء الديني و«النظرة» لها وقوتها

الخبير
al-akhbar

رئيس التحرير -
المدير المسؤول:
ابراهيم الامين

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

مديرا التحرير:
إيلي شاهوب،
وفيف قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليف
إيلي حنا
اله اندري
شريك كزيم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع جونان
- سنتر كونكورد -
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص ب 5963/113

الإعلانات
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01/759500

التوزيع
شركة الواصل
15 - 666314 / 01 -
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-
paper

نظرة المجتمعات والأنظمة وحتى الأفراد للملكة وموقعها، وانخرام إن لم نقل بداية تصدع علاقتها بأميركا، وإزاء التراجع غير المتوقع لدور أميركا في المنطقة والعالم (كما يُجمع مختلف الآراء ليس آخرها ريتشارد هاس والجنرال الخبير السياسي المخضرم رئيس وزراء إسرائيل السابق يهود باراك)، وبعد اقتحام المملكة المسرح السياسي بتوقيت خطير وبدفع عربات القتال والطائرات الأميركية مباشرة، بثور السؤال الأكبر: هل المملكة امتلكت أو تمتلك أوراق وأنساق اللعبة السياسية لعالم اليوم وعدتها بالأبعاد المختلفة؟ ماذا عن خبراتها التاريخية السياسية في بيئة إقليمية ودولية استثنائية التعثر فيها ممنوع؟ حتى الساعة: دفعت المملكة بكل أوراقها، وكان آخرها المباشرة العسكرية في اليمن. وتقف اليوم بلا رؤية أو استراتيجية للخروج «منتصرة» كما سعت، - خطوطها هذه إذا لم تتداركها - أشبه بأخطاء التاريخ الكبرى

أصغر المواجهات مع جيش يماني وجماعات متواضعة الإمكانيات والقدرات... أليست هذه الوقائع والحقائق التي كُنّا لا نحب أو نتحفظ عن مُجاهرة المملكة بها. إن بعض ما تغيّر، أن المملكة خسرت طوق حماية «الهالة» ونظرة «الآخر» لها.

ثانياً: الحماية والدعم الغربي - الأميركي

استطلّعت منذ نشأتها بحماية أميركية خارجية وعلاقات مميزة في مقابل تأمين تدفق أموال العرب وثرواتهم وذهبهم الأسود إلى الغرب. ورغم أن هذه الحماية لا تزال قائمة وستظل لمصلحة أميركية مشخّصة، إلا أنها تأثرت ولو بعض الشيء، فلا أحد يستطيع أن يتحدث عن علاقة ممتازة اليوم بين المملكة وأميركا، «إنها سنة بداية التباين ولو الجزئي بينهما». كما أن هذه الحماية مقرّرة تجاه الخارج، وتهديد المملكة اليوم أصبح على الأقوى ذا طبيعة داخلية. إزاء هذه المستجدات والتغيرات، إن في

بين التقسيم وتهجير المسيحيين من لبنان

وأنته يصبّ في خانة نظرية المؤامرة التي تتخذها القوى الممانعة منطلقاً في مقاربتها لعدد من القضايا، غير أن ما يجري اليوم على الساحة العربية باسم الثورات وباسم التنمية والذي لم يؤد إلا إلى زيادة الشرح بين مختلف مكونات المجتمعات كمدقمة لتقسيم الدول التي تشهد حروباً ونزاعات، يعيد إلى الأذهان السياسات الإسرائيلية التاريخية والجرائم الاسرائيلية من تهجير المسيحيين إلى تقسيم المنطقة، والتي بدأت منذ نشوء كيان هذا العدو رسمياً أي منذ عام 1948. أما لبنان، فقد شهد رسمياً أولى محاولات التقسيم والتهجير في سبعينيات القرن الماضي، حيث تبني قسم من المسيحيين وتحديداً الكتائب اللبنانية التي كانت في الواجهة آنذاك هذا الطرح، تحت عنوان السيطرة على الطائفة المسيحية من خلال ما كان يعرف بشعار «توحيد البندقية»، فيما استطاع الرئيس الراحل سليمان فرنجبة استشراف ما كان يعدّ للبنان وللمسيحيين من قبل الإسرائيليين، فرفض كل مشاريع السلام مع إسرائيل في لبنان ورفض اتفاقية كامب ديفيد. كما أعلن نجله طوني فرنجبة أيضاً رفضه بشكل قاطع أي نوع من أنواع «التعامل مع دولة إسرائيل وعمل على التقارب العلني مع دمشق» كرسالة على «ارتباط مسيحي لبنان بالعالم العربي وتحالفه مع الدول التي لا تزال تقاوم إسرائيل»، بالإضافة إلى القيام بالمصالحة بين الرئيسين فرنجبة

والحرب بالعوامل الخارجية فقط كالصراع العربي الإسرائيلي والوجود الفلسطيني المسلح في لبنان.

اليوم، يدور النقاش في لبنان حول فشل النظام السياسي القائم، غير أن البعض، عوضاً عن البحث في الأسباب التي أدت إلى فشله وبالتالي العمل على تصحيح مكان الخلل عبر البدء بورشة إصلاحية أكاديمية وسياسية تبدأ في المدارس والجامعات ولا تنتهي في مؤسسات الدولة وفي اعتماد نظام انتخابي عادل على قاعدة المشاركة والتمثيل النسبي، يعيد البعض طرح موضوع تقسيم لبنان أو ما يعرف بالفيدرالية، تحت مسميات مختلفة كالاتحادية أو اللامركزية الموحدة وصولاً إلى طرح مشروع اللامركزية الإدارية، الذي إن كان يقدم الكثير من الحلول لجهة تفعيل الخدمات في الأقسضية والمحافظات، إلا أن طرحه في هذا الوقت تحديداً من شأنه أن يثير علامات استفهام لا سيّما أن تطبيقه بالشكل الصحيح يتطلب وجود قضاء قوي وقادر على حمايته من الانزلاق نحو الفدرلة وهو ما ليس متوافراً. وثمة اعتقاد خاطئ تاريخياً، وهو أن مشروع الفيدرالية يتبنّاه جميع المسيحيين وأنه يؤمن ويحمي الوجود المسيحي في لبنان، في حين أن اعتمادها لن يؤدي إلا إلى تهجير المسيحيين خدمة للمشروع الإسرائيلي القديم، المتجدد، الذي يهدف إلى حماية وجود الكيان الصهيوني. قد يعتبر البعض أن هذا المنطق غير واقعي،

والاقتصادية والاجتماعية. وفي حين يعزو البعض فشل النظام السياسي في لبنان إلى تمرکز معظم الخدمات في العاصمة بينما يتم إهمال (عن عمد) الأطراف ما يؤدي إلى فروقات اجتماعية واقتصادية سنووية حتماً إلى الانفجار، يرى فريق آخر من العلماء أن المشكلة تكمن في الميثاق الوطني الذي اعتمد في عام 1943، والذي كان عبارة عن تسوية تمت بين الموارنة والسنة في لبنان حول الحكم، وما لبث أن هددته الانقسامات العمودية بين الطرفين بسبب ارتباطهما بمشاريع خارجية. فالمسلمون السنة، عرفوا بتأييدهم للحركات القومية والأجندات الفلسطينية لأسباب تتعدى الشعور القومي وتصبّ في خانة المصلحة الحزبية والفردية والمذهبية، بينما رفض قسم من الموارنة آنذاك إلحاق لبنان بهذه الأجندات تحت حجة الخوف على الوجود المسيحي من هذا التمدد العروبي، متجاهلين أن المسيحية الشرقية هي أول من أسس للقومية العربية بكتابتها ومفكرتها وشعرائها. أيضاً، يرى قسم من العلماء والمفكرين أن عدم التمثيل الفعلي في السلطة لطائفة أو مذهب هو السبب الذي أدى إلى انهيار السلطة واندلاع الحرب الأهلية، بينما وجدت مدرسة فكرية أخرى أن فشل الأحزاب والسياسات المختلفة في السيطرة على قواعدها الشعبية نتيجة عوامل داخلية وخارجية هي السبب الرئيسي الذي أدى إلى الحرب، فيما ربطت مدرسة أخرى وقوع

حياة الحريري *

في ستينيات القرن الماضي، طرح المفكر أرنلد ليبهارت نظاماً سياسياً يسمح للدول المنقسمة بمعالجة النزاعات التي تشهدها. ويعرف هذا النظام بـ«الديموقراطية التوافقية»، حيث يقوم على إنشاء «حكومات تقوم على اتفاق مكتوب بين النخبة في الحكم، بغية تحويل الديموقراطية في مجتمعات منقسمة وهشة إلى ديموقراطيات مستقرة». ولتحقيق ذلك، يضع ليبهارت عدداً من الشروط الاجتماعية في ما يعرف بـmass political structure وتتلخص كالتالي: (1) ضرورة وضع حدود معيّنة بين الثقافات والإيديولوجيات المختلفة للحدّ من التوترات والشكوك بين الأفرقاء كافة. (2) على ممثلي الطوائف في الحكومة التعاون في الحكم، ولكن في الوقت نفسه عليهم العمل للحفاظ على ولاء جمهور كل واحد منهم. (3) العمل على تحقيق التوازن بين الطوائف المختلفة. في لبنان، فشلت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال في تحقيق ما عرف بـ«الديموقراطية التوافقية» وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية في عام 1975 لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية عدة، ولعل أهمها هو ما لحضه العالم السياسي مايكل هدمس باعتباره أن «الديموقراطية التوافقية» فشلت في الدول المنقسمة مثل لبنان نتيجة عجز النظام السياسي من استيعاب المتغيرات والمتطلبات السياسية